القطاع الخاص ودورة في تنمية الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

The private sector and its role in developing the Iraqi economy after 2003

أ.م.د. احمد عباس عبدالله المحمدي

Asst. Prof. Dr. Ahmed Abbas Abdullah Al-Muhammadi

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الفلوجة

ahmedabas67@uofallujah.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2024/12/29 تاريخ قبول النشر 2025/1/28 تاريخ النشر 13 / 7 / 2025

المستخلص:

يؤدي القطاع الخاص دوراً مهما في معظم اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لما يمتاز به من خصائص ومزايا وامكانيات كبيره تؤهله بان يكون القطاع القائد في مختلف المجالات الاقتصادية لاسيما بعد التحولات الكبيرة التي شهدها العالم والتي تزامنت مع انهيار المعسكر الاشتراكي الذي كان يقوده الاتحاد السوفيتي (سابقا) في بداية التسعينات القرن الماضي اذ انتهجت تلك الدول اسلوب نظام اقتصاد السوق واعتناق مبادئه وقواعده عبر اتباع وصفات المؤسسات الدولية الراعية لمبادئ واليات السوق(كصندوق النقد والبنك الدوليين) إذ تخلت الدول المذكورة عما كانت تؤمن به من مبادئ وقواعد تستند اليها كالتخطيط المركزي الشامل في ادارة الاقتصاد ومنهجه باتباعه اسلوب التخطيط المركزي خاصة بعده انهيار قلعته الاساسية كما ذكرنا (الاتحاد السوفيتي سابقا) وانهيار المنظومة الاشتراكية برمتها والتي كانت بعض الدول تتبع نهجها وفكرها لاسيما مايتعلق بإدارة الاقتصاد والتحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام اقتصاد السوق والذي يعد فيه القطاع الخاص العمود الفقري له ولتوجهاته فضلا عن دوره في تخصيص الموارد ومن ثم توجيهها نحو الاستخدام الافضل والاكثر كفاءه , ويهدف البحث الى بيان أهمية القطاع الخاص ودوره في تنمية الاقتصاد العراقي , وقد توصل البحث المذكور الى عدد من الاستنتاجات لعل من أهمها بأن الخصخصة هي أحد أهم عوامل جذب الاستثمارات الاجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق فضلا عن ذلك فقد قدم البحث عدد من التوصيات التي يأتي في مقدمتها أنه ينبغي ان يكون للقطاع الخاص مواصفات وخصائص لكي يمتلك دور نافع في النشاط الاقتصادي منها : أن يعمل في ظل استراتيجية تنموية شاملة ويشاكل في مجالات الانتاج الاساسية ويساهم في مشروعات لها افاق مستقبلية .

الكلمات المفتاحية : القطاع الخاص , التنمية , العراق

Abstract:

The private sector plays an important role in most economies of both developed and developing countries, due to its distinctive characteristics, advantages, and significant potential, which qualify it to be the leading sector in various economic fields. This is especially true after the major transformations witnessed by the world, which coincided with the collapse of the socialist bloc led by the former Soviet Union in the early 1990s. These countries adopted the market economy system and embraced its principles and rules by following the prescriptions of international institutions that sponsor market

principles and mechanisms (such as the International Monetary Fund and the World Bank). These countries abandoned the principles and rules they had previously believed in, such as comprehensive central planning in managing the economy and its approach, by adopting the central planning method, especially after the collapse of its main fortress, as mentioned (the former Soviet Union), and the collapse of the entire socialist system. Some countries followed its approach and ideology, particularly with regard to economic management and the transition from a central planning system to a market economy system, in which the private sector is the backbone and its orientations, in addition to its role in allocating resources and then directing them towards optimal use. The most efficient, and the research aims to demonstrate the importance of the private sector and its role in developing the Iraqi economy, and the aforementioned research has reached a number of conclusions, perhaps the most important of which is that privatization is one of the most important factors in attracting foreign investments and achieving economic development in Iraq. In addition, the research has presented a number of recommendations, the most important of which is that the private sector should have specifications and characteristics in order to have a beneficial role in economic activity, including: that it works within a comprehensive development strategy and participates in the basic production areas and contributes to projects that have future prospects.

Key words : *Private sector, development, Iraq*

المقدمة :

احتلت عملية التحول من القطاع العام ذات التخطيط المركزي الى القطاع الخاص اهمية كبيرة لدى العديد من دول العالم بعد ان تعثرت اغلب مؤسسات القطاع العام في اغلب الدول التي انتهجت اسلوب التخطيط المركزي في ادارة اقتصاداتها المختلفة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية , لاسيما بعد ان فقدت دول المنظومة الاشتراكية موقعها نتيجة تفكك (الاتحاد السوفيتي السابق) وحصول تغيرات سياسية كبيرة في اغلب دول المنظومة الاشتراكية في بداية التسعينات القرن الماضي لهذا اصبح نظام اقتصاد السوق هو الاسلوب المهيمن في اغلب دول العالم, وبذلك فقد تخلت تلك الدول على الاسلوب السابق المعروف باسم(اسلوب التخطيط المركزي الشامل) وظهرت العديد من الدعوات الخاصة بتحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية من قبل المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين والعمل على ادارة مؤسسات القطاع العام وادارة الاقتصاد الوطني من قبل القطاع الخاص .

ويعد العراق واحداً من تلك الدول لتي انتهجت اسلوب آلية السوق والتخلي عن الاسلوب السابق (التخطيط المركزي) حصل ذلك منذ اواخر التسعينات القرن الماضي وتحديد منذ عام (1987) بعد تدهور واضح للاقتصاد العراقي بسبب الحروب وغيرها وما تنتج عنها من ازمات اقتصادية واجتماعية متعددة , فضلا عن فرض الحصار الاقتصادي عليه من قبل الامم المتحدة بموجب القرار ذي الرقم (661) عام(1991) كل هذه الاسباب وغيرها دفعت العراق عن التخلي تدريجيا عن بعض المؤسسات الحكومية لصالح القطاع الخاص وذلك منذ عام (1987) كما ذكرنا ومن ثم اللجوء الى بيع تلك المؤسسات او ايجارها أو دمجها مع القطاع الخاص فضلا عن الغاء قسما منها . وبعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام (2003) وما نتج عنه

من تغير لواقع الاقتصادي العراقي بدواعي الاصلاح الاقتصادي والتحرر من القيود وذلك من خلال تطبيق سياسات وبرامج التحول نحو النظام اقتصاد السوق لأجل اعادة الحياة بحسب وجهة نظر المعنيين بالاقتصاد العراقي الذي يعاني من الاختلالات الهيكلية وانخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وغيرها .وبذلك يعد هذا التحول بمثابة خطوة مهمه وجريئة نحو الاصلاح الاقتصادي وتهيئة السوق العراقية وتحسين بيئتها لغرض استقبال الاستثمار بمختلف انواعه للعمل داخل العراق وفي هذا الصدد فقد كفل الدستور العراقي الجديد حماية القطاع الخاص وعزز من موقعه في مسيرة الاقتصاد العراقي بموجب المادة (25) من الدستور المذكور وما نصها بأن الدولة تكفل اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة ودعا الدستور المذكور بضرورة استثمار كامل الموارد العراق وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته لكي يأخذ دوره في عملية التنمية الاقتصادية هذا ما أكدته سياسة التنمية المذكورة بعد عام (1987) وهو اعطاء دور مهم للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية من اجل تحقيق المشاركة الواسعة في البناء الاقتصادي في العراق كون النظرة الى القطاع الخاص لست نظرة مرحلية وانما استراتيجية بعيدة المدى ، وهذا يعني ان للقطاع الخاص العراقي مكانة ضمن مسيرة التنمية الاقتصادية في السوق . وبحثنا الموسوم القطاع الخاص ودوره في تنميه الاقتصاد العراقي الذي يسلط الضوء على هذا الدور للقطاع الخاص ضمن هيكل منظومة الاقتصاد العراقي

مشكلة البحث :-

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية شملت اغلب قطاعاته الاقتصادية كالقطاع الصناعي والزراعي لسبب أو للأخر ويعزى هذا الاختلال الى ضعف وفشل دور القطاع العام ومؤسساته المختلفة وعدم قدرته عمل اداء واجباته بالمستوى المطلوب بسبب انتهاجه اسلوب التخطيط المركزي في كل مفاصل الاقتصاد العراقي وعدم قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة طوال مدة ادارته للاقتصاد العراقي ونتيجة لذلك بدأت الانظار تتجه نحو القطاع الخاص لكي يأخذ دوره في تحقيق التنمية المذكورة .

اهمية البحث :-

تأتي اهمية البحث من خلال ابراز الدور الذي يؤديه القطاع الخاص الذي يعد محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عالمنا اليوم سواء كان على مستوى الدول المتقدمة أم النامية على حد سواء . فهو يمثل القوه الدافعة باتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال دوره في زياده الانتاج والتشغيل وخلق فرص عمل للعاطلين لذلك تعد عملية التحول من القطاع العام الى الخاص ذات اهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد العراقي الذي يسعى الى تحقيق افضل سبل العيش لابناءه من خلال مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية .

فرضية البحث :-

اعتمد البحث على فرضيه مفادها (ان القطاع الخاص يعمل بكفاءة اقتصادية وحسن إداء وإدارة افضل من القطاع العام بسبب فشله في تحقيق التنمية الاقتصادية وبسببه ظهرت العديد من المشكلات للاقتصاد العراقي).

هدف البحث :-

يهدف البحث الى دراسة الاهمية التي يضطلع بها القطاع الخاص في تأديته للمهام الموكلة إليه بكل جداره باعتباره القطاع الافضل ملائمة للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلالات هيكلية ورفع كفاءته الاقتصادية الامر الذي اصبح فيه القطاع الخاص محور عمليه التغيير واعادة الهيكلية التي تتبناها معظم دول العالم .

منهج البحث :-

اعتمد البحث على الاسلوب الوصفي – التحليلي باعتباره أحد أساليب البحث العلمي المتبعة في كتابه البحوث العلمية لاسيما ما يتعلق بدراسة دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

هيكلية البحث :-

تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور تناول المحور الاول دور القطاع الخاص في تنشيط الاستثمار للاقتصاد العراقي والمحور الثاني يتعلق بواقع القطاع الخاص في العراق بعد عام (2003) , وسبل النهوض بالواقع المذكور.

أما المحور الثالث : فيتناول القطاع الخاص ودوره في تنمية الاقتصاد العراقي بعد عام (2003)

المحور الاول :- دور القطاع الخاص في تنشيط الاستثمار للاقتصاد العراقي :

يعد الاستثمار بشقيه المباشر وغير المباشر في الوقت الراهن أحد أهم اليات التنمية ووسائلها لتحقيق النمو الاقتصادي في معظم الدول لاسيما النامية منها التي هي بأمس الحاجة للاستثمار المذكور . بعد إن تعثرت أو فشلت ان صح التعبير جهود التنمية خلال العقود الماضية. الأمر الذي دعا العديد من الدول السائرة في طريق النمو الى اعتماد برامج وسياسات اقتصادية وتشريعه لتشجيع الاستثمار تعتمد بشكل أساسي على دور القطاع الخاص والمدخرات المحلية والاستثمار الاجنبي وبما إن القطاع الخاص في معظم الدول يتميز بمحدودية القدرات والامكانيات الصناعية فضلاً عن ضعف الادخارات المحلية نتيجة لانخفاض الدخول وعليه لابد من الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق (**الراوي, 2009: 347**) .

وبما ان الاستثمار يعني تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو تطوير وسائل إنتاجية قائمة للحصول على مزيد من السلع والخدمات والاستثمار على نوعين :- **النوع الأول** الاستثمار المحلي الذي يعتمد على المدخرات المحلية للمواطنين في البلد المعني.

إمّا **النوع الثاني** : فهو الاستثمار الأجنبي وهو النوع المعول عليه في البلدان النامية وذلك بسبب ما تعانيه تلك البلدان من نقص في مواردها المالية وهو يعني انتقال رأس المال من موطنه الأصلي الى خارج حدوده ليستثمر في البلد المضيف للاستثمار ويكون على نوعين :-

أ- استثمار مباشر في القطاع الحقيقي (السلعي والخدمي) ويكون عادة استثمار طويل الاجل

ب- إما النوع الآخر فهو استثمار غير مباشر ويكون استثمار قصير الاجل ويتركز على الاستثمار في شراء الاسهم والسندات الخاصة أو الحكومية أي الاستثمار الذي لا يتم في الأصول الحقيقية وهدفه هو تحقيق الربح من خلال المضاربة في أسواق رأس المال .

فالحاجة الى الاستثمار الاجنبي لا يأتي فقط من الحاجة الماسة الى الموارد المالية وإنما من خلال دوره في جلب فرصة عمل جديده ونقل التقنيات الحديثة وتشغيل العاطلين عن العمل وامتصاص البطالة والدخول الى الاسواق العالمية وذلك من خلال تنمية الصادرات ومن خلال تلك الفعاليات ظهرت الدعوة الى الانفتاح نحو الاستثمار الاجنبي لتحقيق النمو الاقتصادي في سياسات معظم البلدان النامية . كون الاستثمار الأجنبي يؤدي دوراً هاماً ومساهمة فعالة في عملية التنمية وبرامج الاصلاح الاقتصادي التي تتبناها بعض البلدان النامية فهو أداة لتمويل البلدان النامية ولاسيما التي يمر اقتصادها بمرحلة الانتقال الى آليات اقتصاد السوق **(عاشور, 2008: 118)** .

لذلك فأن عملية الانفتاح على الاستثمار الأجنبي اصبحت من أولويات السياسة الاقتصادية لمعظم البلدان النامية ومنها الدول العربية والعراق على وجه التحديد عندما اكدت ذلك تجارب الماضي عن عدم القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي بمعزل عن النشاط الاستثماري الأجنبي ويعد هذا النوع من الاستثمار المحرك الأساسي لإعادة بناء الاقتصاد العراقي لان التدمير لم يتوقف على المقومات الاقتصادية بل طال البني التحتية وخلق نوع من عدم الاستقرار وهذا بدوره أدى الى توقف الاستثمارات المحلية فضلا عن هروب رؤوس الاموال الوطنية الى خارج العراق .

وفي العراق ظهرت الحاجه الماسة الى دور القطاع الخاص في توليد الاستثمارات الضرورية لاسيما بعد عام (2003) لغرض توسيع قاعدتي الاستثمار والتوظيف والمساهمة بشكل اساسي في توليد الناتج المحلي الإجمالي وبناء قاعدة قوية وعريضة للإنتاج والتصدير وقد ظهرت تلك الحاجة الى الاستثمار بعد التغيير في السياسات الاقتصادية العامة للدولة . إلاّ أن هذا الدور لايزال ضعيفاً وذلك بسبب :-

أ- عدم تفعيل القوانين المتعلقة بالاستثمار .

ب- تخلف القطاع المصرفي في عدم قيامه بتوضيح دائرة الائتمان وتوفير القروض لغرض تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مختلف انواعها .

ج- فقدان الاستقرار السياسي والأمني ولكي يكتب للقطاع الخاص النجاح في عملية التنمية الاقتصادية فانه متى ما تحققت الرغبة الواعية لدى الافراد في توجيه هذه المدخرات الى استثمارات حقيقية في مختلف الانشطة الاقتصادية المنتجة (زراعية- صناعية- وخدمية) من أجل تحقيق زيادة الإنتاج والإنتاجية والدخل وخلق فرص عمل وتحسين المستوى المعاشي .

د- عدم ملائمة البنى التحتية من أجل القيام بالاستثمارات المطلوبة.

هـ- عدم وضوح القوانين والانظمة والتشريعات المتعلقة بالاستثمار لاسيما ما يتعلق منها بحقوق المستثمرين .
هذه الأسباب وغيرها جعلت دور القطاع الخاص دون المستوى المطلوب وعند توفر تلك المتطلبات سيكون عندئذ للقطاع الخاص دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن جهة أخرى يرى الاقتصاديون وجود علاقة

تبادلية بين المدخرات والتنمية وهذا ما يتطابق مع منطوق النظرية الاقتصادية , إذ أن التنمية تتأثر بحجم المدخرات المتاحة للاستثمارات وأن درجة تأثير الاستثمار على التنمية تتحدد وفقا لتوافر السياسات الإنتاجية كما أن تنمية تعد عنصر أساس محدد للادخار وخاصة في الدول ذات الدخل المنخفض .. وتبقى تنمية المدخرات محور السياسة الاقتصادية لغرض ضمان التمويل الكافي للاستثمارات المطلوبة والملائمة للوصول الى التوظيف الكامل لذلك من أجل تقليص فجوة الموارد المحلية والتي تحدث نتيجة لتجاوز الاستثمارات للمدخرات والتي بدورها تؤدي الى التضخم لذلك يؤكد الاقتصاديون على أهمية تعبئة المدخرات المحلية والتي تعد من الشروط الأساسية لغرض تحقيق معدل ملائم من الاستثمارات ومن التنمية الاقتصادية وفي حالة عدم كفاية المدخرات المحلية المتاحة للاستثمار فان أهمية الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد تقاس من خلال مساهمته في تكوين رأس مال الثابت والذي يؤدي بدوره الى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي ونتيجة للظروف التي تعرض لها الاقتصاد العراقي .فأن هناك توجه كبير للانفتاح على الاستثمار الأجنبي فقد جاء قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006) كخطوة أولى على تغير مسيرة الاقتصاد العراقي المبنى على آلية السوق لتهيئة البيئة الاستثمارية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء . ويهدف هذا القانون فضلاً عن جذب وتشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص العراقي والأجنبي الى حماية حقوق وممتلكات المستثمرين وعوائدهم وتعزيز القدرة التنافسية من الأسواق المحلية والأجنبية .كما يهدف كذلك الى:-

- نقل التكنلوجيا لتنمية الاقتصاد العراقي

- إعطاء فرص اكبر للقطاع الخاص العراقي من المساهمة لتقسيم الموارد الاقتصادية كمنح التسهيلات المالية والقروض الميسرة وغيرها.

- تطوير الموارد البشرية بتوفير فرص عمل للمواطنين ممن هم في سن العمل

- توسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات العراقي والميزان التجاري **(الراوي , 2009 : 222: 218)**

إمّا كيف يمكن للقانون إن يحقق الأهداف المرسومة له ذلك يعتمد على مدى توافر البنية التحتية المتطورة كون توفر بنية تحتية متطورة سيكون عاملاً اساسياً وحاسماً في جذب الاستثمارات الى البلد .وفي هذا الصدد فقد اكدت الخطة الخمسية (2010-2014) على تعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي معا من حيث حجم الاستثمار المتوقع داخل البلد لذلك فقد قدرت خطة التنمية الوطنية حجم الاستثمار المطلوب تأمينه بحدود(218) ترليون دينار عراقي أي ما يعادل (186) مليار دولار خلال سنوات خطة التنمية الوطنية , إذ يمول (100) مليون دولار منها من الموازنة الاتحادية وعلى اساس معدل (30%) سنويا من اجمالي الموازنة الاتحادية أما ال(86) مليار دولار تمول من القطاع الخاص المحلي والاجنبي بحيث تكون مساهمة القطاع الخاص والحكومي (46.3 %) و (53,7 %) على التوالي (**محمد ,2011: 22**) , فضلاً عن ذلك أكدت خطة التنمية الوطنية (2010-2014) على تعزيز دور القطاع الخاص من حيث فرص العمل المتوقع استحداثها فقد سعت الخطة المذكورة الى توسيع وتنويع الانشطة التي يمكن للقطاع الخاص ان يستثمر فيها ولاسيما المشاريع الزراعية

المتكاملة والصناعات التحويلية وقطاعات النقل والاتصالات وادارة الموانئ والمطارات فضلا عن تعزيز مساهمته في ميادين التربية والتعليم والصحة والسكن وغيرها .

فضلاً عن ذلك يؤدي القطاع الخاص دوراً مهماً في عملية الاستثمار فقد لجأت الدولة العراقية الى إعطاء الدور للقطاع الخاص نتيجة لإسهاماته الفعالة في عملية الاستثمار من خلال إسهامات القطاع الخاص في كل من الناتج المحلي الاجمالي وتكوين راس مال الثابت . لما له من دور ريادي في تنويع الاقتصاد وإسهامه في عملية التنمية الاقتصادية المنشودة وسيتم التطرق في هذا المحور على مساهمة القطاع الخاص بما يلي:-

اولا: مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي .

ثانيا: مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس مال الثابت .

اولا:- مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي :

يؤدي القطاع الخاص دوراً مهماً في العديد من اقتصاديات دول العالم سواء المتقدمة منها او النامية على حد سواء بل وتعد مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي مؤشراً مهما للحكم على كفاءة وقدرة هذا القطاع على حسن الاداء والكفاءة في إدارة الاقتصاد المعني فقد تباينت وتذبذبت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من عام الى اخر , و لغرض ايضاح أثر المؤشر المذكور يمكن ملاحظة نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ومقارنة تلك المساهمة بمساهمة القطاع العام في الناتج المذكور. إذ تشير بيانات الجدول (1) عن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (1990- 2015)

جدول رقم (1)

تطور نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة(1990- 2015)الاسعار الجارية (مليون دينار)

السنوات	نسبة مساهمة القطاع العام %	نسبة مساهمة القطاع الخاص%	الناتج المحلي الاجمالي
1990	53.86	46.14	25241.3
1991	38.4	61,6	7135.4
1992	22.5	77,5	9205.1
1993	13.6	86,4	11657.4
1994	7.5	92,5	11371.1
1995	7.2	82,8	12249.3
1996	8.6	91,4	15527.8
1997	9.1	90,9	18926.1
1998	9.9	90,1	18640.3

18640.3	91,7	8.3	1999
19945,8	91.7	8.3	2000
20498,5	91,0	9,0	2001
21998,8	89,0	11.0	2002
18538,7	74.5	25,0	2003
2857807	87.05	12,95	2004
10182362	95.69	4,31	2005
16911154	94.69	5,31	2006
75300405	91,11	8,84	2007
23240539	96,62	3,38	2008
13471242	89,70	10,30	2009
26252777	92.08	7,92	2010
28234993	91,10	8,90	2011
38139871	87.24	12,76	2012
55036667	81.92	18,08	2013
59227769	77,16	22,84	2014
60885387	75.5	24,50	2015

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للاحصاء , الحسابات القومية المجاميع الاحصائية السنوية للمدة (1990-2016)

إذ يلاحظ من الجدول (1) إن مساهمته القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ازدادت في عام (1990) فقد وصلت الى (14. 46%) بعد أن كانت (16,78%) عام (1980) وبالمقابل انخفضت نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي في عام (1990) الى(86.53%) بعد أن كانت النسبة (22. 83%) عام (1980) وذلك نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة العراقية آنذاك وسبل تطويرها للقطاع الخاص والعمل على زيادة مشاركته في الحياة الاقتصادية وافساح المجال امام القطاع الخاص من أجل المساهمة في الاعباء التي تتحملها الموازنة العامة واعتباره شريك أساس في عملية التنمية الاقتصادية . ومن بيانات الجدول المذكور ظهرت انعكاسات سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق عام (1987) ومدى تأثيرها على القطاع الخاص ولو أنها كانت دون المستوى المطلوب الا انها تشكل خطوة نحو تبني القطاع الخاص . إلاّ أن مرحلة الاصلاحات الاقتصادية في العراق لم تستمر طويلا في العراق إذ أن الحصار الاقتصادي الخانق على العراق

افرز نتائج سلبية اتجاه البنية التحتية للاقتصاد العراقي فضلاً عن ذلك أدى الى وجود اختلالات هيكلية فقد تفاقم الوضع الاقتصادي إذ بلغ الذروة في عام (1995) من الضعف والانهيار حداً كبيراً .

وعند حلول عام (1996) شهد العراق حركة اصلاح جديدة للنظام الاقتصادي وقد صدرت العديد من القوانين والتشريعات التي تقضي الى توسيع القطاع الخاص في الفعاليات الاقتصادية والإنتاجية فقد شهدت مدة التسعينات القرن الماضي ارتفاعاً واضحاً في نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لعملية الإصلاح الاقتصادي في هذه المدة فقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص من الناتج المحلي الاجمالي من (.6 61%) عام (1991) الى (.7 91%) عام (1999) وبالمقابل تراجع دور القطاع العام إذ انخفضت نسبة مساهمة القطاع العام من الناتج المحلي الاجمالي من (.4 38%) عام (1991) الى (3.8%) عام (1999) ويعود السبب في ذلك الى سياسات الاصلاحات الاقتصادية المطبقة من قبل الحكومة في العراق منذ عام (1995) وتقديم الدعم للقطاع الخاص عام (1999) من خلال مذكرة التفاهم اذ تم ابرام عقود عديدة مع شركات اردنية وتركية وسورية لغرض استيراد مواد اولية للقطاع الخاص. وفي عام (2002) فقد انخفضت مساهمة القطاع الخاص من الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت (25%) مقابل ارتفاع نسبة مساهمة القطاع العام إذ وصلت الى (75%) ويعود السبب في ذلك الى زيادة الصادرات النفطية . وبعد عام (2003) مر العراق بظروف عصيبة تعرض على اثرها الاقتصاد العراقي الى انتكاسة جديدة نتيجة توقف المشروعات الصناعية الخاصة بسبب التدمير وارتفاع التكاليف وضعف الطلب المحلي على السلع المحلية . وذلك بسبب اغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة فضلاً عن ذلك عدم الاستقرار الامني والسياسي في البلد مما ادى الى هروب رؤوس الاموال الى الخارج وفي عام (2008) ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى (28%) وقد يعود ذلك الى التحسن النسبي في الوضع الامني الذي انعكس بشكل ايجابي في تحقيق بعض النمو في القطاعات الاقتصادية في العراق. فعلى سبيل المثال فقد ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الاسكان مثلا من (3.5%) لعام (2003) الى (26%) عام (2008) والسبب في ذلك يعود الى عودة عدد كبير من المهاجرين الى العراق وهذا انعكس بدوره في زيادة الطلب على السكن (**عبدالرضا, 13:2012**)

وبشكل عام فقد نما الناتج الاجمالي الخاص بمعدل نمو سنوي موجب قدره (25%)عام (2008) بعد ما كان معدل نمو سالب قدره(26%)عام (2003) وبذلك ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي من(25%)عام (2003) الى 28% عام (2008) والسبب في ذلك يعود الى التحسن في الوضع الامني الذي انعكس ايجابيا في تحقيق بعض النمو للقطاعات الاقتصادية (**عبدالرضا,15:2012**) وعند حلول عام(2014) وصلت مساهمة القطاع الخاص الى (1,31%) للعام المذكور.

ثانيا :مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت :

شهدت مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت تذبذبا واضحاً (ارتفاعا وانخفاضا) في قيمة تكوين راس المال خلال المدة (1990–2015) وذلك تبعا لحجم الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع وتوفر البيئة الاستثمارية فعندما يسود الاستقرار والأمان فذلك ينعكس على المدخرات الخاصة وبدوره يشجع على ان تتحول

الى استثمارات حقيقية ويحدث العكس في حالة عدم استقرار وتشير بيانات الجدول(2) الى مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأسمال ثابت خلال المدة (1990– 2015) إذ يلاحظ من الجدول(2) أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأسمال ثابت بلغت (21.5%) عام (1990) بعد ان كانت النسبة المذكورة (23.1%) عام (1988) وفي عام (1992) وصلت الى (45.6%) في حين كانت نسبة مساهمة القطاع العام (78.5%) لنفس العام المذكور.

الجدول (2) الخاص بتكوين راس المال الثابت خلال المدة (1990– 2015) وذلك تبعا لحجم الاستثمارات مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت في العراق (بالأسعار الجارية) خلال المدة (1990–2015)

(مليون دينار)

السنة	القطاع العام	نسبة مساهمة القطاع العام%	القطاع الخاص	نسبة مساهمة القطاع الخاص%	اجمالي تكوين راس المال
1990	3383.3	54.4	2836.7	45.6	6220.0
1991	2313.1	70.3	796.0	29.7	290,9
1992	7477.1	91.8	669.9	8.2	814,7
1993	20524.0	77.8	5844.6	22.2	263,6
1994	29024.2	60.4	19020.2	39.6	480.4
1995	91340.0	78.8	24526.8	21.2	115,8
1998	345677.8	83.9	6637.3	16.1	352,3
1999	652205	86.5	10228.0	13.5	662.4
2000	13149115.8	89.7	150337.6	10.3	132,9
2001	2305425.8	91.1	226015.1	8.9	253.1
2002	1787425.0	81.8	401651.6	18.2	218.9
2003	21438,1	75,2	5632,5	10,8	270,7
2004	2487718.1	87.1	370088.9	12.9	2857807.0
2005	9743477.1	95.7	438885.1	4.3	10182362.2
2006	16013395.4	94.7	897759.2	5.3	16911154.6
2007	6861039.9	91.2	669364.6	8.8	7530404.4
2008	22455103.1	96.7	785436.0	3.3	23240539.0
2009	12083560.0	90	1387682.0	10	13471242.0
2010	24173486.2	92.1	2079290.5	7.9	26252776.7
2011	35557779.1	94.8	1967490.3	5.2	37255269.4
2012	33274363.6	86.3	4805507.5	13.7	38079871.1

58313512.0	17.1	9977539.6	82.9	48335972.4	2013
51965405.0	22.4	11659483.4	77.6	40305921.8	2014
50754213.7	23.0	11708252.1	75.5	41214810.0	2015

المصدر:-

1- وزارة المالية العراقية :- الدائرة الاقتصادية ,نشرات اقتصادية مختلفة.

2- الجهاز المركزي للإحصاء : المجموعة الاحصائية لسنوات مختلفة .

وقد أستمرت مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت بالتذبذب (ارتفاعاً وانخفاضاً) حتى وصلت الى (8.2%) بعد إن كانت تمثل (6. 45%) عام (1990) وان سبب انخفاض مساهمة القطاع الخاص يعود الى عدم مقدرة هذا القطاع على الاستثمار بسبب ضعف المدخرات المحلية .,وانخفاض قيمة العملة المحلية وعدم توفر بيئة استثمارية مشجعة على مستوى توفر البنى التحتية والاستقرار السياسي وعدم القدرة على الاستيراد من الخارج بسبب ارتفاع التكاليف والحصار الاقتصادي الخانق على العراق عام (1991) ومع ذلك فقد تزايدت مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت من (4. 54%) عام (1990) الى 8. 91% عام (1992) وبلغت الذروة في هذا العام متمثلة بحملات الإعمار والبناء بعد عام (1991) فضلاً عن ذلك يلاحظ من الجدول (2) انخفاض مساهمة القطاع الخاص عام (1998) , مقارنة بمساهمة القطاع العام إذ لم تتعد مساهمة القطاع الخاص ما نسبته (1. 16%) مقابل (9. 83%) للقطاع العام وهذا الانخفاض في القطاع الخاص يعود الى الأسباب التي ذكرت سابقاً يضاف الى ذلك ضعف الجهاز المصرفي وعدم تقديم الدعم للاستثمارات الطويلة الأجل بسبب ضيق أفق تلك المصارف وعدم ممارستها لدورها في دعم الاقتصاد الوطني وتعقيدها لإجراءات الاقتراض كونها مصارف حكومية لا تدخل في منافسة حقيقية مع مصارف تجارية أخرى إذ إن أسعار فائدتها محددة ويلاحظ من ذلك الخدمات المصرفية وخصوصا الاقتراض معقدة ولا تعطي فرصة كافية لإقراض المستثمرين ولهذا نلاحظ أن أغلب المستثمرين العراقيين يعتمدون على الأموال خاصة بهم وفي عام (2001) فقد انخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت حتى أصبحت (9. 8%) مقابل زيادة نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت وذلك بسبب برامج إعادة أعمار العراق التي تبنتها الحكومة العراقية في مدة التسعينات القرن الماضي لما دمرته الحرب واعادة هيكلة البنى التحتية للاقتصاد العراقي وتبني هذا البرنامج من قبل القطاع العام من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وبعد إحتلال العراق عام(2003) من قبل القوات الامريكية والقوات المتحالفة معها بدأت مرحلة جديدة من حياة العراقيين إذ رافقت تلك المرحلة تغيرات كبيرة في مختلف النواحي واهم هذه التغيرات توجيه الاقتصاد العراقي نحو آليات السوق أي التحول من اسلوب التخطيط المركزي الشامل (القطاع العام) أي أسلوب الاقتصاد الحر او آلية السوق (القطاع الخاص) في قيادة الاقتصاد العراقي بعد التغيرات التي رافقت عملية الإحتلال المذكور.

إلاّ إن نسبة مساهمة القطاع الخاص من تكوين رأس المال الثابت انخفضت بعد الاحتلال لتصل الى أدنى نسبة لها عام (2005) إذ بلغت ما نسبته (4.3%) وذلك بسبب الوضع الامني المتدهور وتوقف معظم النشاط الاستثماري للقطاع الخاص مما أدى الى خروج رأس المال الخاص خارج العراق الى دول الجوار للاستثمار في نشاطات صناعية وعقارية لاسيما في الاردن ومصر ولبنان وتركيا وغيرها من دول العالم (**الراوي** ,

2009: 27) وعليه يمكن تفسير انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت الى عدم توفير بيئة اقتصادية وسياسية وتشريعية وقانونية مستقرة بما يشعر المستثمر بالخطورة وعدم الامان . لذا يلجأ المستثمر الى الأعمال التجارية السريعة العوائد وبأقل مدة ممكنة وأكثر ضماناً من الاستثمارات الطويلة الأجل التي تتعرض الى مخاطر الارتفاع المستمر للأسعار وعدم استقرار العملة المحلية فضلاً عن ذلك ضعف الجهاز المصرفي وعدم دعمه للاستثمارات طويلة الأجل بسبب ضيق أفق تلك المصارف وعدم ممارستها لدورها في دعم الاقتصاد الوطني وتعقيدها لإجراءات الاقتراض كونها مصارف حكومية لا تدخل في منافسة حقيقية مع مصارف تجارية أخرى إذ أن أسعار فائدتها تكون محدودة كل هذه الأسباب وغيرها جعلت مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت منخفضة (الوائلي,2009: 136) وتشير الاحصاءات الى أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت انخفضت الى(6. 2%)عام(2008)ويعود السبب في ذلك الى عدم اقدام القطاع الخاص على الاستثمارات الا في مجالات محدودة معظمها تجارية فضلاً عن ذلك يعود السبب الى انخفاض نسب التنفيذ للمشاريع الاستثمارية من (5. 74%) عام (2005) الى (2. 60%)عام (2008) وقد كانت وراء ذلك السبب عوامل عديدة منها عدم كفاءة الاجهزة التنفيذية واستشراء ظاهرة الفساد المالي و الاداري وادراج المشاريع في جداول الموازنات الاستثمارية ومواقعها غير جاهزة من ناحية الأرض مما أدى الى تأخر تسليمها الى المقاولين ومن ثم تأخر تنفيذها **(عبد الرضا ,22:2012)** كما بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص تكوين رأس المال المذكور (22,4%) عام (2014), ومن العرض السابق الذي يشير و بشكل واضح الى أهمية القطاع العام واستحواذه على كافة الانشطة الاقتصادية . وعدم السماح للقطاع الخاص في مزاولة اي نشاط تنموي واضح إذ تعرض هذا القطاع الى الرقابة الشديدة والعقوبات التي أدت الى تحجيم دوره هو عدم تنفيذه أي مشاريع داخل العراق وقد أدى هذا الاجراء الى هروب كبار المستثمرين ورؤوس الأموال الى خارج العراق وقد تعرض القطاع الخاص في العراق بين وقت وآخر الى حملات تعرقل وتؤخر وقد سعى هذا القطاع الرائد الى النهوض بواجباته اتجاه المجتمع لذلك نجد إنّه من المهم ان يتفهم المعنيين أهداف هذا القطاع ومنحه الفرصة اللازمة لكي يمارس دوره لذلك نجد إنّه من المهم أن يترك هذا القطاع لكي يؤدي واجبه في ظل رقابة المجتمع وعليه يمكن القول أن القطاع الخاص في العراق مازال ضعيفاً ولا يمكن أن يعول عليه بمفرده في رفع معدلات الاستثمار ومعالجة مشكلة البطالة وغيرها . والسبب في ذلك يعود الى تبني وانتهاج الدولة السياسات الاقتصادية الخاطئة أو التخبط في السياسات المختلفة إذ أن سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق لن تؤدي الى تعزيز مكانه القطاع الخاص لكي يؤدي دوراً ريادياً في قيادة عملية التنمية الاقتصادية وذلك بسبب اعتمادها على مورد النفط كمصدر رئيسي للدخل لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية في القطر وهذا بدوره أثر سلباً على عملية التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية لذلك لأبد من إعادة الدور الهام للقطاع الخاص في عملية التنمية بالعراق من أجل تحقيق تنمية متوازنة بين القطاعات الاقتصادية وان يأخذ دوره في استثمار امكانياته المالية والفنية في مشروعات الاقتصادية مربحة تعود بالنفع على المجتمع العراقي فضلاً عن ذلك فان القطاع النفطي يعد من القطاعات قليلة الامتصاص للبطالة بسبب كونه من القطاعات التي تتطلب كثافة في رأس المال وأن تطوير القطاعات الأخرى كالقطاع (الزراعي والصناعي والخدمي) وادارتها

من قبل القطاع الخاص دليل على قدرته ومكانة القطاع المذكور كون هذه القطاعات تعد من القطاعات التي تمتاز بكثافة استخدام اليد العاملة وهذا سيساعد في امتصاص البطالة لذا فكل المؤشرات تدل على إن هناك إجماع حكومي على اهمية مشاركة القطاع الخاص في البناء والتنمية .

المحور الثاني : واقع القطاع الخاص في العراق بعد عام (2003) وسبل النهوض بالقطاع المذكور.

تهدف العديد من دول العالم الى اتاحة الفرصة لها لزيادة فاعلية دور القطاع الخاص كونه يساهم في تشغيل المزيد من الايدي العاملة الوطنية على مستوى القطاعات الاقتصادية او من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت . كما إنّه يمثل أحد الأنشطة الاقتصادية المهمة في الواقع المعاصر وله القدرة على خلق قاعدة اقتصادية عريضة تساهم في تنويع مصادر الدخل (**السعدي,2007: 29**) ومن أجل تشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره لتحقيق التنمية وبناء الاقتصاد العراقي واتاحة الفرصة له في بناء مشاريع استثمارية بعد ان اصاب القطاع الخاص الخلل في ادائه لعملية التنمية اذ تقتضي الضرورة اعتماد السياسات والاجراءات اللازمة لتعديل هذا الخلل أو إصلاحه وتعيد اليه نشاطه وتفعيل دوره ومن هذه السياسات أو الاجراءات ما يلي:- **(عبد الغفار,2002: 14-17)**

1- تطوير وتأهيل القطاع المصرفي للقيام بدور أكبر في توسيع دائرة الائتمان من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والكبيرة لكي يتلائم مع حركة الاستثمار والتعامل مع المؤسسات المالية الدولية وتشجيع دخول القطاع الخاص فيه

2- تعزيز دور واليات السوق وتوسيعها ويتطلب ذلك.

-الاسراع بتنفيذ برنامج الخصخصة كونها احد مكونات برنامج الاصلاح الاقتصادي المالي والاداري التي يعيد تحديد ادوار الاطراف المشاركة في عملية التنمية . وتعد هذه الشراكة نموذجاً متطوراً لأنشطة الاعمال التي تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص في كافة المجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

-السماح لدخول المستثمرين الاجانب بالاستثمار في شركات المساهمة باعتبارها اكثر الاشكال القانونية ملائمة لخلق كيانات اقتصادية قوية يمكنها المساهمة في تحقيق هدف التنمية وتنويع مصادر الدخل.

3- قيام الدولة بأخذ مبادرة صناعة قرار اقتصادي وتوجيه الاقتصاد ووضع البرامج والخطط لوضع القطاع الخاص في المسار التنموي الصحيح .

4- دراسة العديد من القوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير وسوق الاوراق المالية والتمويل والضرائب الى جانب قانون الاستثمار والتي تعد من الأطر التنظيمية المرتبطة بالقطاع الخاص .

5- تشريع قانون جديد للاستثمار يشجع على نمو القطاع الخاص وتشغيل العاطلين عن العمل والدفع نحو جذب الاموال وتحفيز الدولة نحو تطوير البنية التحتية . فقانون الاستثمار رقم (4) لسنة(2006) أدى دوراً مهماً في تشجيع القطاع الخاص المحلي .

6- تطوير سوق الاوراق المالية باعتباره قناة جديدة يمكن ان يكون اكثر فعالية في تجميع مدخرات الافراد بما فيهم المدخرين الصغار وجذب رؤوس الاموال الاجنبية .

7- توفير مناخ اقتصادي واستثماري جاذب من خلال توفير الأنظمة وتبني السياسات التي تتسم بالمرونة والاستجابة للتغيرات الاقتصادية المحلية الدولية.

8- تحديث وتطوير التشريعات الاقتصادية الداعمة لمنهج اقتصاد السوق وتطوير قدرات المؤسسات الحكومية للإسهام في تنمية القطاع الخاص .

9- استخدام أسلوب الانفتاح التدريجي عند التحول نحو اقتصاد السوق وفق خطط اقتصادية مدروسة وبالإمكان الاستعانة بتجارب الدول التي سبقتها في هذا المجال والتي ظروفها تتشابه مع ظروف العراق الجديد وتحديد القطاعات المرشحة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة لغرض النهوض بالاقتصاد لتوفيره البيئة القادرة على جذب الاستثمارات في القطر .

10- فسح المجال وبشكل واسع أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي في عملية النمو والتنمية الاقتصادية الجارية لخلق مناخ جاذب للاستثمار وتعزيز دوره من حيث حجم الاستثمار المتوقع داخل القطر والذي قدرته خطة التنمية الوطنية في العراق للسنوات (2010-2014) بحوالي (46%) ومن حيث فرص العمل المتوقع استحداثها فقد سعت الخطة المذكورة الى توسيع وتنويع النشاطات التي يمكن للقطاع الخاص إن يستثمر فيها في المشاريع الانتاجية (الزراعية والصناعية) فضلا عن النشاطات الأخرى **(خطة التنمية الوطنية, 2010-2014)**

المحور الثالث : القطاع الخاص ودوره في تنمية الاقتصاد العراقي بعد عام التغير(2003).

يعد القطاع الخاص المحرك الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية , وذلك لما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة في سبيل تحقيق الارباح وتعظيم المصلحة الخاصة في كل الاعتبارات الأخرى , وما يرافق ذلك من عمليات التجديد والابتكار بشكل ديناميكي تساهم في تطوير قدراته الإنتاجية وتعزز من دوره في النشاط الاقتصادي .**(OECD,2004,p17)** وأما ما يتعلق بدور القطاع الخاص في التنمية بالعراق فإن القطاع المذكور يعد من القطاعات المهمة في مسيرة الاقتصاد العراقي الطويلة باعتباره من القطاعات التي تمتلك الامكانيات والخصائص التي تؤهله للتأثير في أغلب النشاطات والمجالات الاقتصادية , وذلك من خلال بيان دوره الواضح في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الإنتاج والتشغيل , فضلاً عن الاستثمار بشقيه (الأجنبي والمحلي) ولاسيما بعد عام (2003)وفي تموز من عام (2004) تم تشكيل (هيئة الخصخصة من قبل مجلس الوزراء العراقي) **(نبيل, 2012,: 15)** (, كما انه يمثل من جهة اخرى احد الانشطة الاقتصادية المهمة في عصرنا الحاضر وله القدرة على خلق قاعدة اقتصادية عريضة تساهم في تنويع مصادر الدخل القومي (**Ibad,p18**) الا ان الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي نتيجة اتباعه السياسات الاقتصادية الخاطئة والمتسرعة , فضلاً عن عدم التوازن في القطاعات الانتاجية (كالقطاع الصناعي والزراعي) والتنموية خاصة خلال الأعوام الماضية , وما تعرض له الاقتصاد العراقي من مشكلات وأزمات بسبب الظروف السياسية

والحروب والحصار الاقتصادي كل ذلك انعكس وبصورة سلبية على إداء القطاع الخاص تحديداً ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية لاسيما بعد عام الاحتلال (**عبد الحسن, وأخرون, 152:2017**) نتيجة سوء التخطيط وانعدام التخطيط الاستراتيجي على مستوى الاقتصاد العراقي او على مستوى القطاعي ,ولعل من أبرز ما يميز المدة (2003–2015) هو انتشار ظاهرة التردد والتغيير المستمر والمفاجئ لاسيما ما يتعلق بسياسات والاجراءات الاقتصادية والمالية العامة التي اتبعتها الحكومة العراقية مما اضعف الثقة بها وبمؤسساتها العاملة الامر الذي دعا الى الاستعانة بالقطاع الخاص وفسح المجال أمامه لكي يمارس دوره ويسهم في زيادة الانتاج والاستثمار وتشغيل وإعادة التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وفي دراسة أُعدت من قبل فريق إعادة هيكلة الشركات العامة التابع لمجلس الوزراء بخصوص دراسة واقع الشركات العامة في العراق فقد تبين ان هناك (176) شركة عامة تم دراسة (157) شركة منها إذ بينت الدراسة المذكورة ان هناك (113) شركة خاسرة من اجمالي عدد الشركات العاملة في مختلف الوزارات والتي تقوم الدولة بدعمها من دون ان تحقق ايرادات لها والجدول (3) يبين واقع الشركات المذكورة لعام (2013)

جدول (3) بين واقع الشركات العامة العراقية لعام (2013)

الوزارات	عدد الشركات التي تمت دراستها	عدد العاملين بالألاف	عدد العاملين بالألاف اكبر من 50 عام وخدمتهم اكثر من 15 عام	الاجراء اليوميين بالألاف	عدد الشركات الرابحة لعام 2013	الشركات التي لم تدرس لعدم توفر المعلومات عنها
الصناعة	71	145,4	50,7	0,9	12	–
الكهرباء	24	83	12,5	8,4	0	–
النفط	16	143,6	86,1	9,8	17	–
النقل	10	37	10.3	0,6	7	–
الاعمار والاسكان	8	13,7	3.5	1,7	0	–
التجارة	7	10,5	4.5	0,04	3	–
الزراعة	7	4,3	0.4	0,1	2	–
الدفاع	6	20,5	9,3	0	0	–
الموارد المائية	3	2.8	0,3	0.9	3	–
الاتصالات	3	18,3	4,1	0.02	0	–
المالية	–	–	–	–	–	12
الثقافة	–	–	–	–	–	4
الصحة	–	–	–	–	–	2

تربية	–	–	–	–	–	1
المجموع	157	479,1	181,7	22,46	44	19

المصدر:- هيئة المستشارين في مجلس الوزراء العراقي, فريق اعادة هيكلة الشركات العامة , متاح على الرابط الالكتروني www. Akhbaar.org home 2015

ونتيجة لهذه المكانة التي يحتلها القطاع الخاص في خارطة الاقتصاد العراقي باعتباره أحد الروافد الرئيسة للاقتصاد المذكور لابد أن يقوم بالدور المطلوب وبشكل فاعل وافضل من القطاع العام غير ان وضع العراق الامني والسياسي وتعثر برنامج إعادة الأعمار قد حال دون اضطلاع القطاع الخاص في الدور المذكور , ومع ذلك فقد ساهم هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وبشكل واضح فقد نما الناتج المذكور بمعدل سنوي (موجب) بلغ (25,3%) عام (2008) بعد ان كان معدل النمو المذكور (سالب) وقدره (-26,2%) عام (2003) ونتيجة لذلك ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي من (25,3%) عام (2003) الى (62,0%) عام (2015) وفقا للجدول (2) نتيجة للتحسن في الوضع الامني عام (2008) ومن جهة اخرى انخفضت نسبة البطالة من (28%) عام (2003) الى (15%) عام (2015) بسبب سياسة التشغيل التي اتبعها القطاع الخاص في المشاريع التي يكون مسؤولاً عنها إذ استطاع القطاع المذكور زج العشرات من الأيدي العاملة في مشاريع مختلفة من أجل تخفيف من حدة ظاهرة البطالة المنتشرة في العراق والتي قدرت بحدود ما نسبته (35%) من مجموع القوى العاملة في العراق (**العنبكي, 15:2008**) وبذلك استحوذ القطاع المذكور على نسبة التشغيل الاكبر للقوى العاملة في العراق والتي قدرت بحوالي (85,3%) عام (2007) كما أدى القطاع الخاص دوراً مهماً ضمن خطة التنمية الوطنية للمدة (2010-2014) التي اتبعها العراق من أجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة (**Asian,2000,p4**) وقد نتج عن هذا الدور والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للقطاع الخاص العديد من المزايا والتي ساهمت في استكمال الهدف الاجتماعي للهدف الاقتصادي وهو هدف الأساس للقطاع الخاص باعتباره يسعى الى تحقيق الارباح بدرجة الاساس وهو ما أدى الى تعاظم دور القطاع المذكور في النشاط الاقتصادي وهذه المزايا هي : (**adnan,2005p3**)

1- يتركز نشاط القطاع الخاص بدرجة الأساس على تحقيق الأرباح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح في أغلب انشطته ويطغي الهدف والجانب الاجتماعي على نشاطه .

2- الكفاءة والقدرة في ادارة الموارد بعيداً عن التبذير لكونه ينظر الى تلك الموارد من ناحية التكاليف التي يتحملها على العكس من القطاع العام.

3- مقدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية وقوة الاداء .

4- قدرة القطاع الخاص على ادارة الانشطة الاقتصادية بكل كفاءه انطلاقا من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة والمتدربة .

5- يتميز القطاع الخاص بالديناميكية والابداع والمبادرة والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي والمطاولة على البقاء في السوق بخلاف القطاع العام .

هذه المزايا وغيرها جعلت من القطاع الخاص قطاعا قادرا على ادارة النشاط الاقتصادي بكل كفاءه مما اهلته كي يكون القطاع القائد بحسب رأي العديد من الكتاب والمفكرين .

الاستنتاجات :-

مما تقدم نستطيع ان ندرج اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من خلال هذا البحث هي :-

1- تبين ان الخصخصة هي أحد أهم عوامل جذب الاستثمارات الاجنبية وتحقيق التنمية في العراق . كما وتبين من خلال البحث أن مجرد دعوة برامج الخصخصة التي تنشط اقتصاد السوق غير كافيه بدون توفر الظروف الاقتصادية وتهيئة الظروف السياسية والاجتماعية والادارية فبالرغم من رعاية الدولة للقطاع الخاص إلاّ إنّه لم يلعب دوراً مهماً في خلق وتوسيع الطاقات الانتاجية الضرورية لبناء اقتصاد الوطني

2- يظهر من خلال البحث أن الاستثمار الخاص يساهم بنسبة أكبر من الاستثمار الحكومي مما يؤشر ضعف السياسة الحكومية في هذا المجال .

3- يظهر أن الاقتصاد العراقي مر بصعوبات بالغة الأهمية ومعقدة امتزجت فيها عوامل سياسية واقتصادية انعكست بشكل سلبي على دوره وقدرته الإنتاجية بسبب زيادة حدة مما أدى الى زيادة حدة الاختلالات الهيكلية التي تعرض لها .

4- تبين من البحث أن توزيع الاستثمارات بين المحافظات غير متوازن مما خلق نمو غير متوازن لاقتصاد محافظات العراق ومنها محافظات اقليم كردستان , وأن هذه الاستثمارات توجهت نحو القطاعات الاقتصادية الرخوة وخصوصاً القطاع الخاص ودوره في تنمية الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) ويعد القطاع الخاص أحد القطاعات المهمة في مسيرة الاقتصاد العراقي الطويلة اعتباره من القطاعات التي تمتلك الامكانيات والخصائص التي تؤهله للتأثير في أغلب النشاطات والمجالات الاقتصادية وذلك من خلال بيان دوره الواضح في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الإنتاج والتشغيل , فضلا عن الاستثمار بشقيه الاجنبي والمحلي خاصة بعد عام (2003)لأنه يمثل احد الانشطة الاقتصادية المهمة في عهدنا الحاضر وله القدرة على خلق قاعدة اقتصادية عريضة تساهم في تنويع مصادر الدخل .

5- يلاحظ من خلال البحث أن توسيع بمساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وبشكل خاص إسهامه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت فضلاً عن توفيره فرص عمل وليس شرطا ًكافياً لتحقيق التنمية وتنويع القاعدة الاقتصادية مالم يصاحب ذلك توفر المناخ الاقتصادي الملائم .

6- تبين من البحث أهمية دور القطاع العام لمعظم الانشطة الاقتصادية وانحسار دور القطاع الخاص في بعض الأنشطة البسيطة , وهو ما دعى الى المطالبة بإعطاء فرصة للقطاع الخاص لكي يأخذ دوره في تنشيط الاقتصاد العراقي وتحقيق التنمية الاقتصادية .

التوصيات

على ضوء استنتاجات البحث يمكن تقديم التوصيات التالية :-

1- ينبغي أن تكون للقطاع الخاص مواصفات وخصائص لكي يمتلك دور يافع في النشاط الاقتصادي منها: أن يعمل في ضل استراتيجية تنموية شاملة ويشارك في مجالات الإنتاج الأساسية ويساهم في مشروعات لها أفاق مستقبلية .

2- التدرج في اتمام عملية الخصخصة والذي يؤدي الى نتائج إيجابية على العكس من ذلك التسرع يؤدي الى نتائج سلبية .

3- ينبغي إن يتم التحول ضمن سياسات اقتصادية متكاملة على (الصعيد الكلي والقطاعي) إذ أن التحول الذي يتم في ظروف التضخم وعدم استقرار الأسعار وتقيد حرية التجارة لا يكتب له نجاح طويلاً .

4- يدعو الباحث من خلال هذا البحث ضرورة تبني سياسة تشجيع القطاع الخاص لأداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية والذي بدوره سيخفف العبء عن كاهل الدولة وبالتالي سوف يسهم في استقطاب المزيد من اليد العاملة العاطلة عن العمل من خلال تحقيق المزيد من التنويع للقاعدة الاقتصادية .

5- تفعيل نشاط هيئة الاستثمار وخاصة في مجال رسم الخارطة الاستثمارية للمناخات الصناعية والكشف عن الفرص الاستثمارية لغرض النهوض بالاستثمار الأجنبي وجذبه للعمل في المحافظات العراقية وزيادة مساهمة في عمليات التنمية الإقليم اقتصادياً دون إغفال تشجيع الاستثمار المحلي .

6- مراعاة استخدام الموارد الطبيعية التي يتمتع بها العراق واستخدامها استخداما أمثل وكفوء بعيدا عن الهدر والضياع .

7- ضرورة تنمية روح المبادرة لدى القطاع الخاص من خلال قيامه ببرامج تدريبية وتوفر المعلومات الكاملة للمستثمرين.

8- ينبغي توجيه الاستثمارات الراغبة بالاستثمار في العراق نحو القطاعات الاقتصادية الإنتاجية التي تمتاز بقدرتها على تحقيق القيمة المضافة وخلق تراكم رأس مالي وعدم توجيهها صوب القطاعات الاقتصادية الرخوة كالقطاعات الخدمية والسكنية والبناء والانشاءات والقطاع السياحي وعدم تركيزها في محافظة دون أخرى.

9- تفعيل دور الأنظمة المصرفية ولاسيما الاختصاصية وتخفيض نسب الفوائد على قروض المشاريع الصناعية والإنتاجية وبالإمكان أتباع سياسة فرض نسبة فوائد عالية على القروض العامة . فضلاً عن افتتاح سوق للأوراق المالية في المحافظات العراقية كونها تساعد في تلبية متطلبات الخصخصة .

المراجع والمصادر

اولا :- المصادر العربية

1- السالم, تقي عبد , (1995) , التخصيصية في القطاع التجاري العراقي . أسبابها وآثارها . مجلة الادارة والاقتصاد العدد (17) .

2- عبدالرضا والزيدي , نبيل جعفر , وبيداء الزيدي, (2012) , واقع القطاع الخاص في العراق, الحوار المتمدن العدد (3676) عام.

3- فتح الله , سعيد حسين,(1993) , التنمية المستقلة المفهوم والاستراتيجيات والمتطلبات دراسة مقارنة في اقطار مختلفة أطروحة دكتوراه اقتصاد (غير مباشرة)كلية ادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية .

4- داوود , باسمة علي حسين , (اتجاهات التحول الى القطاع الخاص) تجارب عالمية مختارة مع الإشارة الى العراق .

5- الراوي , احمد عمر, (2010), دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الجامعة المستنصرية بغداد .

6- محمد , سحر قاسم ,(2011) , الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق البنك المركزي العراقي .

7- نطوان , باسم جميل, (2008), هل للقطاع الخاص في العراق مستقبل ؟ مجلة والتضامن المجلس العراقي للسلم والتضامن .

8- سلمان , عبدالله ادريس ,(2005) , العوامل المؤثرة في تطوير السياحة بمحافظة اربيل وتحليلها , دراسة ميدانية للمدة (2004-2005) رسالة ماجستير غير منشورة كلية ادارة واقتصاد جامعة صلاح الدين .

9- النجفي , سالم توفيق, (2004), خصخصة الاقتصاد العراقي (الواقع –الاشكالية–المستقبل) جامعة الموصل.

10- زكي فتاح , , (2005) , ملامح استراتيجية التنمية في كوردستان العراق ورقة مقدمة الى منتدى الاردن الاقتصادي تشرين الثاني.

11- السعدي , رغد زكي قاسم ,(2007) , تأثير الخصخصة والاستثمار الاجنبي المباشر في التغيرات الهيكلية القطاعية للاقتصاديين (المصري والمغربي) للمدة (1985-2008) رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية.

12 - الوائلي , احمد عبدالله سلمان ,(2009) , الضرورة والركائز الاساسية للانتقال من الاسلوب المخطط الى الاسلوب التلقائي للنمو (العراق حالة دراسية). اطروحة دكتوراه(غير منشورة)كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد .

13- وزارة الصناعة والمعادن ، (1976) .

14- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء المجموعات الاحصائية لسنوات متفرقه.

15 – وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية ، نشرات اقتصادية مختلفة وسنوات مختلفة.

16 – فؤاد عثمان ، جريدة الاتحاد العدد (130) لعام 2013 ..

17 – محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي ، الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، بغداد 2009

18 –هوشيار معروف , (2005) ، دراستا في التنمية الاقتصادية دار صفاء للطباعة ، والنشر والتوزيع ، ط1 جامعة البلقاء ، الاردن ، عمان .

19 – وزارة الصناعة والمعادن بغداد 1990.

20 – عاشور , احسان جبر, (2008) ، تجارب دولية للاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير : كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد .

21 – الربيعي , عبده محمد فاضل, (2004) ، الخصخصة واثرها على التنمية بالدول النامية ط1 القاهرة .

22 – كريم ، علي خضير ,(2010) ، الخصخصة وضرورات التحول للاقتصاد العراقي ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (12) العدد (2).

23 – علي ، عبد جاسم عباس, (2012) ، الخصخصة واشكالية التحول نحو اقتصاد ، مجله كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية ، المجلد (412) العدد (6) ،.

24 – عبدالرضا ، نبيل جعفر ,(2012) ، دور الخصخصة في تطوير القطاع الخاص في العراق ، الحوار المتمدن ، العدد (3691) متاح على الرابط الالكتروني http:// www.ahewar.org.

25– النصيري ، سمير عباس ,(2016) ، الازمة الاقتصادية ومنهج الاصلاح في العراق ، النشرة المصرفية العربية ، اتحاد المصارف العربية ، الفصل الرابع.

26 – العنبكي ، عبدالحسين محمد , (2018)،الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، مركز العراق للدراسات ، العدد (28) ، بغداد .

ثانيا:– المصادر الاجنبية

1- oecd, accelerating pre- poor growth through support private sector development, 2004,p17(http: 11 www.oecd .org datacecd 53l21 34055384.ptf .

2- ibid, p18 .

3- inter American development bank: private sector development strategy , 2004,p22 (http: 11 dbdocs .iabd. orgl wsdocs get doc ument ,as px? Docnum=352368)

4- asin development bank, private sector development strategy, 2000,p4.

http: www.adb.org/documents /polices/pravite sector/private.pdf,

5- Adnan felipovice, impact of privateization on economic growth, issues in polibical economy, vd 14,2005,p3.

(http: 11 org. elon.edu/Adi. 20% final.pdf)